التعليم والقوى البشرية في ليبيا

للدكتور عبد التواب اليمانى (*)

أ ـ مقدمـــة :

لقد لقيت أهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى ودوره فى التنمية الاقتصادية تأكيدا واضحا واهتماما بالغا من جانب العديد من الاقتصاديين والمشتغلين بالتنمية الاقتصادية • كما أنصب اهتمام الاقتصاديين فى هذا المجال على دراسة طبيعـة التفاعل بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى فى كثير من بلدان العالم المتقدمة اقتصاديا والنامية على حد السواء ، ومحاولة قياس مدى اسهام التعليم فى التقدم الاقتصادى وحساب نسبة العائد الذى يقدمه للفرد وللمجتمـع توظيف رؤوس الاموال فى التعليم وغيره من وسائل تنمية الموارد البشرية •

ولقد تنوعت الدراسات وتنوعت النتائج فى هذا المجال وان كانت كلها تؤكد على ما بين النمو الاقتصادى وتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم من روابط قوية [١] • وينطلق هذا التفاعل بين النمو الاقتصادى والنمو التعليمى فى معظمه من الجانب الاستهلاكى والانتاجى للتعليم باعتباره خدمة تقدم للفرد يتحدد الطلب عليها ـ كأى خدمة استهلاكية أخرى ـ بمستوى الدخل وكعامل من عوامل الاعداد الثقافى والمهنى للسكان والقوى العاملة فى الاقتصاد • هذا ، فضلا عن أهمية التعليم فى تهيئة المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية عن طريق تغييره لسائر المفاهيم التـى تعوق حركة النمو وتنمية الرغبة فى التقدم لدى الافراد وكأداة من أدوات التقارب الاقتصادى والاجتماعى بين الافراد فى المجتمع •

(*) محاضر بقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الليبية ـ بنغازى .

وتزداد أهمية الاستثمار فى التعليم فى البلدان النامية التى تواجه نقصا مستمرا فى الايدى العاملة الماهرة اللازمة لتطوير الانتاج ، وتدل البيـانات المتوفرة عـن احصائيات التعليم والقوى العاملة فى هذه البلدان على أن معظم البلاد الناميـة تملك ما يكفيها من الموارد البشرية الخام غير المدربة التى تتمثل فى الافراد الراغبين فى العمل ولكنها تفتقر الى ما تحتاجه من القوى العاملة العالية المستوى ، الامـر الذى يتطلب توسيع نطاق الخدمات التعليمية أمام المواطنين فى هذه البلدان لتحقيق مطالب التنمية من الايدى العاملة المدربة [٩] .

وفى ليبيا ـ ينظر للاستثمار فى التعليم على أنه استثمار اقتصادى يدفع ويطور عمليات الانتاج فضلا عن كونه استثمارا فى القيم الضرورية والمرغوب فيها فـى المجتمع . فنمو التعليم فى ليبيا يعتبر فى حد ذاته ضرورة تحتمها طبيعة مرحلة التطور التى يمر بها الاقتصاد الليبى فى السنوات الاخيرة عقب اكتشاف البترول وتصديره للخارج ، فقد أدى التطور الاقتصادى فى السنوات الاخيرة الى تغير ملحوظ فـى الطرق والمجالات التى تستخدم فيها القوى العاملة كما تتطلب تغيرات سريعة فـى الخبرات والمهارات المختلفة فى الوقت الذى كانت فيه الايدى العـاملة المـدربة محدودة بالنسبة للطلب المتزايد عليها وتضع هذه التغيرات الاقتصادية على عاتق النظام التعليمى باعتباره مصدرا رئيسيا للقوى العاملة المدربة ـ مسئولية كبيرة لمواجهة التغير فى احتياجات سوق العمل ، والاعتماد على المؤسسات التعليميـة لاحداث التغير المطلوب فى مهارة القوى العاملة وارتباط تطورها باحتياجات السوق من اليد العاملة المدربة .

وتهدف هذه الدراسة الى وضع اطار يمكن فى نطاقه رسم الخطوط الاولية لبعض المشكلات المتعلقة بالنظام التعليمى القائم فى ليبيا وتحليل لدوره فى تنميـة الموارد البشرية على ضوء احتياجات سوق العمل فى الحاضر والمستقبل .

ويتناول التحليل فى أول الامر احتياجات ليبيا من العناصر المتعلمة للوقوف على جانب الطلب ويتبع ذلك دراسة تطور الناتج الدورى للمؤسسات التعليمية للوقوف على جانب العرض للعناصر المتعلمة .

وعلى ضوء المقارنة بين ظروف العرض والطلب على العناصر المتعلمة يمكننا تقويم الوضع التعليمى القائم وتطوره بالنسبة للاحتياجات من الطاقة العاملة المؤهلة

وأخيرا سنقدم وصفا شاملا للوضع التعليمى القائم للوقوف على بعض الجوانب السلبية التى تتعلق بانتاجية وتوازن النظام التعليمى فى مراحله وأنواعه المختلفة وتأثير ذلك على عرض العمل المؤهل • وبناء على نتائج هذه الدراسة يمكن تحديد الاهداف التى تتعلق بتطوير التعليم ليستجيب بصورة فعالة مع احتياجات سوق العمل •

وتجدر الاشارة هنا الى أنه بالرغم من تعدد طرق اكتساب الخبرة (عن طريق التعليم الرسمى والتدريب أثناء الخدمة وبرامج تعليم الكبار والتعليم الذاتى وغيرها) الا أن اهتمامنا فى هذه لدراسة سينصب على التعليم الرسمى فقط باعتباره المصدر الرئيسى فى تنمية الموارد البشرية •

كما يجب أن نشير كذلك الى أن تقييمنا للتعليم فى ليبيا سيقوم على أساس دوره الاقتصادى أو الميدان المهنى للتعليم ونتائجه الاقتصادية وأن حاجة الطاقة العاملة هى أحد المعايير الرئيسية التى يستند اليها تخطيط النظام التعليمى وتنسيقه فى المستقبل •

ولا يفوتنا أن نذكر فى هذا المجال أن النمو التعليمى لا يخضع للعامل المهنى فقط بل لاهداف اجتماعية وسياسية أخرى، كما أن النظر لحاجة الطاقة العاملة لا يمكن وحده أن يتيح لنا تقييم هذا النمو ولكنه فى الواقع يقدم لنا ارشادات مفيدة عن البنية التى يجب أن نعطيها لتنسيق وتخطيط النظام التعليمى لكى يلائم طبيعة التطور الاقتصادى والفنى فى البلاد •

٢ ـ التعليم واحتياجات القوى العاملة :

يجرى عادة تصنيف القوى العاملة رأسيا وأفقيا الى عدد من الفئات والاقسام المهنية ويتناول التقسيم الرأسى ترتيب العمال وفقا لمستوى مهارتهم من العامل البسيط الى أرفع المستويات المهنية بينما يتناول التقسيم الافقى توزيع العمال

ذوى المهارة الواحدة بين مختلف أوجه الاستخدام التى تتطلب تلك الدرجة من المهارة ويتحقق التوزيع الصحيح للقوى العاملة على الوظائف والمهن المختلفة عند توفر العدد المطلوب وبالخبرة المناسبة لممارسة كل مهنة • ويؤدى التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة دورا قياديا فى تحقيق كفاءة توزيع موارد العمل فى الاقتصاد ــ باعتباره المصدر الرئيسى لتزويد القوى العاملة للمؤهلات والخبرات اللازمة للنشاط الانتاجى فى مختلف المجالات ، وكعامل من عوامل الحركة الوظيفية الجغرافية لمورد العمل وما لذلك من أهمية بالغة فى سيولة عرض هذا المورد •

(أ) النظام التعليمى كمصدر للقوى العاملة :

يتضمن النظام التعليمى بوضعه الحالى فى ليبيا مجموع المدارس والمؤسسات التعليمية التى تعمل على تسييرها وزارة التربية والارشاد القومى بالاشتراك مع بعض الوزارات الاخرى للاشراف على المعاهد الفنية المتخصصة ، هذا بالاضافة الى الجامعة الاسلامية والجامعة الليبية بكلياتهما المختلفة• ويشمل النظام التعليمى الذى تشرف عليه وزارة التربية والارشاد القومى مجموع المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية بالاضافة الى المدارس الفنية ومعاهد المعلمين والمعلمات • ويتمثل ناتج النظام التعليمى فى خريجى وخريجات كل مرحلة وكل نوع من أنواعه فكثيرا ما نشبه النظام التعليمى باحدى الصناعات الكبرى ومرد ذلك الى أن منتوجاته التامة أو غير التامة فى مختلف مراحله تعتبر المصدر الرئيسى للقوى العاملة المدربة فالمدارس الابتدائية تهدف باتتاجها لتكوين قاعدة تتهيأ عليها مطالب القوى العاملة بعد عدة سنوات كما ينظر لانتاج المدارس الثانوية على أنه خطوة من خطوات التعليم الجامعى ومصدر لانواع مستنيرة من القوى العاملة تأخذ مكانها مباشرة فى سوق العمل • وبالمثل تهدف المدارس الفنية والمهنية لانتاج طاقة بشرية يمكن الاستفادة منها فى وقت أقصر ، كما تعتبر المؤسسات التعليمية العالية مصدرا رئيسيا لتزويد القوى العاملة بالخبرات والمهارات اللازمة لممارسة المهن الفنية والعلمية العالية المستوى •

ويتوقف نجاح النظام التعليمى فى القيام بالاعداد الثقافى والمهنى للقوى العاملة

اللازمة للبنيان الاقتصادى الليبى على مدى استجابته لمتطلبات سوق العمل التى تتغير بدورها وفقا لطبيعة واتجاه التطور الاقتصادى والفنى ــ ولرؤية مدى استجابة النظام التعليمى لمتطلبات التنمية من القوى البشرية يتطلب الامر الوقوف على جانب الطلب على الايدى العاملة المدربة ومقارنة ذلك بالناتج الدورى للنظام التعليمى بوضعه الحالى • وفى ضوء المقارنة بين ظروف العرض والطلب على القوى العاملة المؤهلة يمكن تقويم النظام التعليمى ووضع أساس يمكن أن يستند اليه أى برنامج اصلاحى يهدف لتحقيق التوازن بين متطلبات سوق الاستخدام وبين الاعداد التى يقدمها للطاقة العاملة بمختلف مستويات التعليم • وتجب الاشارة هنا الى تقييم النمو التعليمى على ضوء احتياجات الطاقة العاملة تقوم على افتراض وجود علاقات معينة بين فئات الهيكل الوظيفى ومراحل التعليم التى تعد وتدرب لها • وبناء على هذه العلاقات التى يتم تصورها وافتراضها عادة تصنف المهن المختلفة وفقا لمستويات الدراسة وهنا يجب أن نشير الى بعض الصعوبات التى تواجه المهتمين بتخطيط القوى العاملة والتخطيط التربوى فى تصنيف المهن على أساس المستوى الدراسى وترد هذه الصعوبات فى أغلب الاحوال الى تعدد المهن وصعوبة تحديد الحد الادنى لمستوى الدراسة المطلوب لممارسة كل مهنة • وبالرغم من وجود بعض المهن التى يقتصر الدخول فيها على من حصل على مستوى تعليمى معين ــ كالطب والصيدلة والهندسة والتدريس • الا أن العديد من المهن الاخرى لا يرتبط مزاولتها بمستوى تعليمى محدد والسبب فى ذلك أن المؤهلات التى تتطلبها قليلة التجانس فبعضها كوظائف المستخدمين فى المكاتب وعمال البيع مثلا لا يتطلب مؤهلات متجانسة ، وفضلا عن ذلك كله فان أفراد المهن المحددة بالمؤهلات يمكنهم أن يكتسبوا مؤهلاتهم وخبراتهم بطرق متعددة غير التعليم الرسمى ــ عن طريق التدريب أثناء الخدمة وبرامج تعليم الكبار ــ والتعليم الذاتى وغيرها • وبالرغم من كل ذلك فلا يزال التعليم الرسمى هو المصدر الرئيسى لاكتساب الخبرة والمهارة وهذا فضلا عن العلاقة القوية التى تربط بين التعليم الرسمى وبين القوى العاملة والتى تزداد قوة تحت ظروف التطور الاقتصادى والفنى والتوسع فى التعليم مما أدى بالبعض الى اجراء محاولات متعددة لتصنيف المهن

المختلفة حسب المستويات التعليمية المطلوبة لممارسة هذه المهن [٢] .

وقد أدى التطور الكبير الذى شاهده الاقتصاد الليبى فى السنوات الاخيرة الى تغير ملحوظ فى التركيب الاقتصادى صحبه تغير مماثل فى هيكل الاستخدام وتعرض سوق العمل لضغط كبير وبصفة خاصة بالنسبة للايدى العاملة المؤهلة تأهيلا خاصا ، واتسم هذا التغير بالانكماش النسبى للاستخدام فى قطاع الزراعة وازدياد العمالة فى قطاع البترول والقطاعات الاخرى النامية كالصناعة والتشييد والتجارة والخدمات . ويبدو هذا التحول واضحا عند مقارنة توزيع السكان العاملين فى مجالات النشاط الاقتصادى فى المدة الواقعة ما بين ١٩٥٤ — ١٩٦٤ ، فبينما قدر النقص فى عدد المشتغلين بالزراعة والرعى بحوالى ٥٤٪ قد بلغت الزيادة فى العمالة فى القطاعات الاخرى النامية لاكثر من الضعف فى نفس الفترة [٨] . كما تشير تقديرات القوى العاملة فى سنة ١٩٦٧ كذلك الى الهبوط المستمر فى عدد المشتغلين بالزراعة والارتفاع الملحوظ فى الاستخدام فى القطاعات الاخرى فى الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٤ — ١٩٦٧ م [١٣] .

وقد أدت هذه التغيرات الاقتصادية التى اتسمت بالاتجاه نحو تضاؤل الصناعات التقليدية وقيام أنواع جديدة من الانشطة الاقتصادية والتوسع فيما كان قائما عن طريق زيادة الاستثمارات المتاحة لهذه الميادين ، الى تغير ملحوظ فى المهارات وأنواع الاداء المألوفة . فالخبرة المكتسبة عن طريق الممارسة والتى كانت تصلح فى اقتصاد تقليدى بسيط لم تعد بعد صالحة فى اقتصاد يتسم بالتغير والتطور . ونتيجة لهذه التغيرات التى خضعت لها بنية القوى العاملة ازداد الطلب على المتخصصين والفنيين والعمال المدربين وهم فى معظمهم يمثلون ناتج النظام التعليمى .

وفى ضوء الاعتبارات التى تمليها هذه التغيرات على بنية القوى العاملة وافتراض علاقات معينة بين فئات الهيكل الوظيفى ومراحل التعليم التى تعد وتدرب لها ، قام «نايـر» بتقدير احتياجات ليبيا من القوى العاملة حسب المستويات الدراسية فى المدة الواقعة بين ١٩٦٤ و ١٩٧٤ م [٥] بمقارنة هذه الاحتياجات بالعدد التقديرى للمتخرجين من مختلف أجهزة التعليم فى نفس الفترة ، تبين وجود عجز

ملحوظ فى عدد المتعلمين على الصعيدين الثانوى والجامعى ، حيث يزيد عدد الاشخاص المطلوبين على العدد المتوقع تخرجهم بحوالى ٥٩٦١ شخصا بالنسبة لحملة الشهادة الثانوية وما يقرب من ١٢٢٢ شخصا من خريجى الجامعة ، فى حين يتوقع وجود فائض كبير بالنسبة لحملة الشهادة الابتدائية يقدر بحوالى ٣٣٣٦٥ وعلى ضوء هذه التقديرات تبين لنا عجز النظام التعليمى بوضعه الحالى عن مواجهة الطلب المتزايد على العناصر المتعلمة فى سوق الاستخدام . وقد أدى ذلك بالمسئولين الى محاولة سد النقص فى الايدى العاملة الماهرة بالبحث عن مصادر أخرى لتنمية العرض المحلى عن طريق التدريب بالاضافة الى استخدام الايدى العاملة الاجنبية حتى يقابل الطلب المتوقع . ويورد «نايـر» فى تقريره عن الاستخدام ـ مشيرا الى الفترة التى أتم فيها دراسته ان الاجانب العاملين فى القطاع العام يشغلون ما يعادل ٤٨٪ من الوظائف التى تحتاج الى مستوى تعليم جامعى بينما يشغلون فى القطاع الخاص نسبة تعادل ٨٧٪ من الوظائف فى صناعات البترول والبناء والسيارات وغيرها . كما قدر أيضا نسبة الوظائف التى يشغلها الاجانب والتى يشترط لشغلها مستوى التعليم الثانوى بحوالى ٥٪ فى القطاع العام و ٤٩٪ فى القطاع الخاص .

كما أكدت نتائج الدراسات التى أجرتها وزارة التنمية والتخطيط (سابقا) عن تنمية الموارد البشرية فى ليبيا على اختلال التوازن بين ظروف العرض والطلب المتوقعين على الايدى العاملة المتعلمة فى الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ . وتشير نتائج هذه الدراسة الى النقص الملحوظ فى العناصر المتعلمة خاصة فى المهن التى تتطلب مستويات تعليمية متوسطة وعالية ، اذ يتبين أن عدد خريجى الجامعة الليبية والجامعة الاسلامية بالاضافة الى العائدين من البعثات والبالغ عددهم ٣٨٠٠ شخصا سوف يقابل ٦٠٪ فقط من احتياجات ليبيا من المتعلمين تعليما عاليا للعمل فى المهن الفنية والعلمية والتى قدرت بحوالى ٥٧٤٠ شخصا فى الفترة المذكورة . كما تبين أيضا أن ناتج المدارس الفنية والمهنية سوف يغطى ٥ر٢٪ فقط من الاحتياجات من العمال المهرة ونصف المهرة والبالغ عددهم بحوالى ١١٤٠٠٠ شخصا . فى الفترة المذكورة كما قدر عدد المتخرجين من معاهد المعلمين والجامعتين الاسلامية والليبية المتوقع تشغيلهم فى وظائف التدريس فى المراحل المختلفة بحوالى

٦٣٣٠ شخصا بالمقارنة بالطلب المتوقع والذى قدر بحوالى ٩٩٨٠ شخصا مشيرا الى وجود عجز قدره ٣٦٥٠ شخصا فى الفترة المذكورة [١٣] .

وتؤكد نتائج هذه الدراسات وغيرها على خطورة مشكلة النقص فى الايدى العاملة الماهرة بشكل يجعلها تمثل مختنقا رئيسيا فى النمو الاقتصادى . كما تؤكد على أن السبيل نحو تخفيض حدة هذه المشكلة يتمثل فى اعادة النظر فى السياسة التعليمية . فنظرا لأهمية النظام التعليمى فى انماء الموارد البشرية فانه يجب التفكير فى دراسة مشاكل هذا النظام ومحاولة علاجها بشكل يمكن المؤسسات التربوية من تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية من الايدى العاملة المدربة .

(ب) التعليم والحركة الوظيفية والجغرافية للعمل :

يؤدى التوسع فى التعليم وعلى كافة مستوياته وأنواعه دورا رئيسيا فى توسيع مجال الانتقال الرأسى والافقى لمورد العمل واعادة توزيعه على مختلف أوجه الاستخدام والمناطق الجغرافية مستجيبا فى ذلك لما يطرأ من تغيرات اقتصادية ولما يستحدث فى عالم الانتاج من طرق وأساليب فنية جديدة .

ويقوم التعليم بدور رئيسى فى سيولة عرض العمل بتسهيل انتقال العمل (الأعلى) عن طريق مستويات المهارة الرأسية . فالتعليم بمختلف مراحله وأنواعه تقع عليه مسئولية الاعداد المهنى للعمال الذين لا يمارسون مهنة الآباء والعرف التقليدية ويرغبون فى العمل فى الصناعات الناشئة أضف الى ذلك أن العمال الذين يغيرون عملهم أو يرغبون فى الانتقال من عمل بسيط الى آخر أكثر تعقيدا يحتاجون لمستوى معين من التعليم يمكنهم من اعادة تدريبهم لاكتساب خبرات ومهارات جديدة تؤهلهم للعمل بهذه الصناعات . وبهذه الطريقة يؤدى التعليم دورا هاما فى اعادة توزيع العمل وتقليل حدة التباين بين موارد العمل الراسية فبتسهيل حركة العمل الرأسية تزداد كمية العمل المعروض فى القمة وتتناقص كمية العمل فى القاعدة مستجيبة فى ذلك مع متطلبات سوق الاستخدام .

ومن جهة أخرى يؤدى التعليم دورا رئيسيا فى تسهيل الحركة الافقية وتقليل حدة التباين فى توزيع العمل عند مستوى أفقى معين بين أوجه الاستخدام المختلفة

فبالرغم من أن التباين فى مستويات الاجور عند مستوى أفقى معين من شأنه أن يعمل على توسيع نطاق الحركة الافقية واستمرار انتقال العمال لاوجه الاستخدام الاعلى أجرا الى أن ابعاد توزيع العمل بشكل يتلاشى معه اختلاف الاجور ــ الا أن عمل الجهاز السعرى فى ذلك غالبا ما يصطدم ببعض العراقيل التى تعوق حركة العمل بين أوجه الاستخدام المختلفة ومن هذه العوائق اللاسعرية لانتقال وحركة العمل : عدم الملم العمال بالمعلومات والانباء الخاصة بتوفر فرص العمل ومستوى الاجور خارج مجال الاستخدام ونقص الخبرات والمهارات اللازمة لممارسة الاعمال الجديدة وارتفاع تكاليف الانتقال من منطقة لاخرى ، بالاضافة الى العوامل النفسية والاجتماعية وما يستتبعها من خشية المجهول والفشل فى تكييف حياتهم مع ظروف المعيشة الجديدة [١١] وتؤدى هذه العوامل التى تعوق حركة العمل الى تباين موارد العمل الافقية وسوء توزيع هذه الموارد بين مجالات الاستخدام المختلفة • ويبدو هذا التباين واضحا فى التوزيع الصناعى للقوة العاملة فى ليبيا • فبالرغم من استمرار تدفق تيار الهجرة من قطاع الزراعة الى القطاعات الاخرى الا أن الزراعة لا زالت تمتص نسبة كبيرة من السكان وصلت فى سنة ١٩٦٤ م لاكثر من ٦٠٪ واستنادا الى طبيعة النظام الزراعى القائم يمكن اعتبار عدد أكبر ممن يعملون فى هذا القطاع فى حالة بطالة مقنعة اذا أدركنا أن مساهمة هذا القطاع فى الناتج القومى فى سنة ١٩٦٤ لا تزيد عن ٧٪ [١١] وبوجود العوامل اللاسعرية التى تعيق حركة وانتقال العمل ستزداد خطورة هذه المشكلة سنة بعد أخرى نظرا لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية فالزراعة الليبية بوضعها الحاضر تمتص نسبة كبيرة من العمال غير المهرة والسكان الاميين ، والاستمرار على هذا الوضع من شأنه أن يعرقل أى اتجاه لتطوير أساليب الانتاج فى المستقبل •

فالبطالة المقنعة ــ كما ذكرنا ــ متفاقمة وخبرة معظم العمال الزراعيين بالاساليب الحديثة محدودة وكل ذلك من شأنه أن يساعد على استمرار حالة الركود واستخدام الاساليب البدائية المركزة على العمل فى قطاع الزراعة • ومن جهة أخرى فان عدم توفر فرص التعليم فى الريف وانخفاض المستوى الثقافى والمهنى للسكان الريفيين سوف يزيد من حدة هذه المشكلة سنة بعد أخرى • ولمواجهة

هذه المشكلة يجب العمل على تنمية الريف اقتصاديا وبشريا عن طريق برامج التعليم والتدريب التى تهدف لاكساب السكان الريفيين خبرات ومهارات جديدة تمكنهم من العمل فى مجالات أخرى خارج الزراعة أو تدريبهم على استخدام الاساليب الحديثة من أجل تطوير عملية الانتاج فى هذا القطاع . وعموما يمكن القول بأن تخصيص جزء من الناتج القومى للانفاق على اعادة تعليم وتدريب العمال الزراعيين لاكسابهم خبرات ومهارات جديدة وتوجيههم لمختلف مجالات العمل الاخرى له ما يبرره اذا ما أريد تطوير الزراعة الليبية وتحقيق الكفاءة فى توزيع العمل على أوجه الاستخدام المختلفة مستجيبا فى ذلك مع مقتضيات التطور الاقتصادى .

٣ ـ الارتبـاط بين التعليم والنمو الاقتصادى :

تفيد دراسة طبيعة واتجاه النمو التعليمى وارتباطه بالنمو الاقتصـادى . بصفة جزئية ـ فى معرفة أسباب التباين بين انتاج النظام التعليمى ومطالب التنمية من الطاقات البشرية فى السنوات الماضية . وبالرغم من عدم توفر البيانات الكافية لدراسة التفاعل بين النمو الاقتصادى والتعليم ولفترة طويلة نسبيا ، فقد أمكـن الخروج ببعض الاستنتاجات فى هذا الشأن من دراسة تقديرات اجمالى الناتـج المحلى ، ونسب القيد فى مراحل التعليم المختلفة فى المدة الواقعـة مـن سـنة ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ ويمكن تلخيص هذه الاستنتاجات فى النقاط التالية :

(أ) تبين من تقديرات اجمالى الناتج المحلى ونسـب القيـد فى المراحل التعليمية المختلفة فى الجدول رقم (١) ان النمو التعليمى جاء مصاحبا للنمو الاقتصادى ولم يأت بشكل سابق بوقت كاف حتـى تتمكن المؤسسات التعليمية من مواجهة متطلبات التنمية من العناصر المتعلمة. فالنمو الاقتصادى فى ليبيا قد اتسم بالسرعة بشكل خاص فى أوائل الستينات عقت اكتشاف البترول وتصديره للخارج ، وقد أدى ذلك للتوسع فى الخدمات التعليمية والتحسن المستمر فى المستوى التعليمى نتيجة لمحاولة تعميم التعليم الابتدائى ليشمل معظم الاطفال الذين فى سن (٧ ـ ١٢ سنة) وتوسيع نطاق التعليم الاعدادى والثانوى حتى

يشمل عددا كبيرا من السكان فى سن (١٣ ــ ١٨ سنة) فضلا عن الجهود الرامية لتدعيم التعليم الجامعى • ونخلص من ذلك أن التطور الذى شاهده الاقتصاد الليبى فى السنوات الاخيرة قد أدى الى التوسع فى التعليم فى مراحله المختلفة ولكن دور التعليم فى تزويد البنيان الاقتصادى بما يحتاج اليه من قوى بشرية متعلمة لم يتأت بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات القليلة الماضية • وقد بدا ذلك واضحا فى التباين الكبير من متطلبات سوق الاستخدام وناتج النظام التعليمى• ومع ذلك كان لا بد أن يظهر هذا التباين خلال هذه الفترة القصيرة لان التعليم عملية بطيئة تحتاج لوقت طويل حتى تنتج ثمارها • فالتعليم باعتباره استثمارا طويل الاجل ــ يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا يزداد فيها الاتفاق على الخدمات التعليمية دون أن يقابل ذلك زيادة ملموسة فى الانتاج والدخل [٩] •

(ب) تؤكد التقديرات العالية لمعامل الارتباط بين اجمالى الناتج المحلى ونسب القيد فى المراحل المختلفة على وجود علاقة قوية بين التعليم والنمو الاقتصادى • وينطلق هذا التفاعل الكبير بين النمو الاقتصادى والنمو التعليمى من الطابع الاستهلاكى والانتاجى للتعليم •

ويتمثل الجانب الاستهلاكى للتعليم فى اعتباره خدمة تقدم للفرد يستهلكها ويستمتع بها كما يقوم الفرد والمجتمع بتخصيص جزء من الدخل للانفاق على هذه الخدمة بغية الحصول عليها أو توفيرها •

وتتضمن تكاليف التعليم النفقات المنظورة التى يسهم بها الفرد أو الاسرة والمجتمع لتوفير الخدمات التعليمية ، والنفقات غير المنظورة التى تتمثل فى الدخل المضحى به نتيجة تفرغ الطلاب دراستهم فى المرحلتين المتوسطة والعالية • وكلا النوعين يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الدخل والمعيشة •

فارتفاع مستوى الدخل فى ليبيا فى السنوات الاخيرة قد زاد من قدرة الدولة على تحمل نفقات (سواء المنظورة أو غير المنظورة) تعليم نسبة كبيرة من الشباب

فى سن الدراسة وبتتبع الانفاق العام على التعليم فى السنوات الماضية يتبين لنـا الارتباط الكبير بين مستوى الدخل والانفاق على التعليم ، حيث أخذت مخصصات التعليم فى الزيادة المستمرة من ٥ر٢ مليون جنيه فى ســنة ١٩٥٨ الــى حوالــى ٥ر٢٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٧ أى ما يعادل ٣ر٤٪ من الناتج القومى الاجمالى فى نفس السنة هذا بجانب النفقات غير المنظورة التى تتمثل فى الدخل المضحى به نتيجة تفرغ نسبة كبيرة من الشباب لدراستهم فيما بعد المرحلة الابتدائيــة • اذ بلغ عدد الطلاب فى المراحل التعليمية المتوسطة والعالية حوالى ٢٥٥٠٧ طالبا أى ما يقرب من ٧٪ من مجموع السكان الذين فى سن العمل فى سنة ١٩٦٤ كما زاد هذا العدد فىسنة ١٩٦٧ الى ٣٤٨٤٥ طالبا أى ما يعادل ٨٪ من العدد التقديرى للسكان العاملين فى نفس السنة • ومن جهة أخرى فالتطور الذى شاهده الاقتصاد الليبى فى السنوات الاخيرة لا بد وأن يصحبه تطور مماثل فى الخدمات التعليمية لمواجهة متطلبات التنمية من الطاقات البشرية المتعلمــة فالطلب على التعليم هــو طلب مشتق بمعنى أن زيادة الطلب على العمال المهرة والفنيين فى مختلف المجالات بتطلب زيادة مماثلة فى الطلب على الخدمات التعليمية فى نواحى الاختصاص •

جـــدول رقم (١)

اجمالى الناتج المحلى ونسب القيد فى الفترة الواقعة (٢) من (٥٧ ـ ١٩٦٧)

السنة	(س) اجمالى الناتج المحلى بملايين الجنيهات	ص ١ التعليم الابتدائى (٧–١٢ سنة) ٪	ص ٢ التعليم الاعدادى (١٣–١٥سنة) نسبة القيد ٪	ص ٣ التعليم الثانوى (١٦–١٨سنة) نسبة القيد ٪	ص ٤ التعليم الجامعى (١٩–٢٢سنة) نسبة القيد ٪
١٩٥٧	٤٤	٣٢ر٠٠	٥ر٤	٥ر٢	٠ر٢٦
٥٨	٥٢	٥٠ر٢٠	٥ر٨	٥ر٥	٠ر٤١
٥٩	٥٦	٥١ر٢٠	٧ر٤	٥ر٨	٠ر٦٤
٦٠	٧٥	٥٦ر٤٠	٩ر٦	٦ر٣	٠ر٨٤
٦١	٩٠	٥٨ر٠٠	١١ر٦	٧ر٠	١ر٠٦
٦٢	١٤٢	٥ ر٦٠	١٣ر٧	٧ر٤	١ر٢١
٦٣	٣٢٥	٢ ر٦٤	١٧ر٤	٨ر٢	١ر٣٧
٦٤	٣٣٧	٩ ر٩٥	٢٠ر٢	٨ر٢	١ر٦٢
٦٥	٤٢٧	٨ ر٧٠	٢٠ر٢	٨ر٥	١ر٩٠
٦٦	٥٣٩	٧ ر٧٥	٢٠ر٣	٩ر٩	٢ر٢٣
٦٧	٧٦١	٢ ر٨٣	٢٣ر٣	١١ر٨	٢ر٤٣

(١) وليم ويدلى ـ التنمية فى ليبيا ومشاكلها ـ مجلة دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال ربيع ١٩٦٨ ـ صفحة ٢٥ الجزء الانجليزى .

(٢) نسبة القيد = نسبة عدد التلاميذ فى المرحلة التعليمية الى عدد السكان فى سن الدراسة فى هذه المرحلة .

معامل الارتباط (ر) بين اجمالى الناتج المحلى (س) ونسب القيد (ص)

التعليم الابتدائى	(ر س ص ١)	=	٠ر٨٧٨
التعليم الاعدادى	(ر س ص ٢)	=	٠ر٨٩١
التعليم الثانوى	(ر س ص ٣)	=	٠ر٩٦٥
التعليم الجامعى	(ر س ص ٤)	=	٠ر٩٤٥

(ج) يدل ارتفاع معامل الارتباط بين اجمالى النتائج المحلى ونسب القيد فى المرحلة الثانوية (٠ر٩٦٥) والمرحلة الجامعية (٠ر٩٤٥) عن مثيله فى المرحلة الابتدائية (٠ر٨٨٧) على أن نسبة القيد فى المراحل المتوسطة والعالية ترتبط بمقاييس النمو الاقتصادى وبدرجة أكبر مما هى عليه فى المرحلة الابتدائية • ويمكن تفسير ذلك بأن سياسة التوسع فى التعليم الابتدائى تخضع عادة لعوامل اجتماعية وسياسية بجانب العوامل الاقتصادية بينما يتحدد الطلب على التعليم فى المراحل المتوسطة والعليا بالعوامل التى تدفع الطلاب لمواصلة تعليمهم وبالعوامل التى تؤدى بهم لترك الدراسة فى وقت مبكر والانتساب لسوق العمل • وفى كلتا الحالتين يرتبط الطلب بمستوى الانتاج والدخل • فامتداد الدراسة بعد المرحلة الابتدائية • كما يتضح من الزيادة المستمرة فى نسب القيد فى المراحل الوسطى والعالية قد جاء نتيجة لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة فى السنوات القليلة الماضية •

٤ ـ انتاج التعليم ومبدأ التوازن :

اذا نظرنا للنواحى الكمية فى تدفق التعليم ونتائجه من القوى العاملة نجدها تتحدد بانتاجية المؤسسات التعليمية ودرجة التوازن الذى يحققه النظام التعليمى والذى يقرر نسب النمو فى مراحله وفروعه المختلفة • ونتيجة للفحص الذى أجرى بصفة أولية على الاحصائيات التعليمية المتوفرة لدينا أمكننا الوصول الى بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بانتاجية التعليم والتوازن النسبى بين مراحله وفروعه المختلفة ونتائج ذلك على عرض العمل المؤهل فى ليبيا فى السنوات الاخيرة •

(أ) انتاجية التعليم والتوازن النسبى بين مراحله :

يتحدد ناتج النظام التعليمى بأكمله أو أى مرحلة من مراحله بنسب الطلاب الذين يتمكنون من اتمام دراستهم فى المدة المقررة ، ونسب من يتكرر رسوبهم أو يترك الدراسة قبل التمكن من اتمام مرحلة تعليمية معينة • ويعتبر ما يعرف

«بمعدل الفاقد» فى التعليم من أبسط المعايير التى يمكن استخدامها لقياس انتاجيته • وبالرغم من أن معدل الفاقد هذا لا يعطى صورة واضحة ودقيقة عن الفاقد بمعناه الشامل الا أنه يدلنا على نسب النجاح ونسب الطلاب الذين يتمكنون من اتمام دراستهم فى المدة المقررة ، فهو بذلك لا يعطينا فكرة دقيقة عن نسب من يتكرر رسوبهم أو نسب الطلاب الذين يتركون الدراسة قبل التمكن من اتمام مرحلة تعليمية معينة والاسباب التى تدعوهم لذلك ١٥ .

ونتيجة للفحص الذى أجرى بصفة أولية على الاحصائيات المتوفرة عن عدد الطلبة المسجلين فى السنة الاولى واعداد المتخرجين فى كل مرحلة خلال بضع سنوات سابقة أمكن تقدير معدلات الفاقد فى مختلف مراحل التعليم فى ليبيا وبالنظر لهذه التقديرات تبدو لنا حقيقة واضحة وهى الارتفاع الملحوظ فى معدلات الفاقد أثناء الدراسة خاصة فى التعليم الابتدائى حيث بلغ معدل الفاقد أثناء الدراسة حوالى ٧٨٪ وهذا يعنى أن من بين كل مائة تلميذ وتلميذة يلتحقون بالسنة الاولى يتخرج منهم ٢٢ فقط فى المدة المقررة ويصبحون مؤهلين لمواصلة تعليمهم فى المدارس الاعدادية • وما يقال عن الفاقد أثناء الدراسة فى المرحلة الابتدائية ينطبق لحد ما على المرحلتين المتوسطة والعالية ، حيث كان معدل الفاقد فى المرحلتين الاعدادية والثانوية يتراوح بين ٣٠ ــ ٦٠٪ كما وصل هذا المعدل الى ٤٠٪ أو أكثر فى المرحلة الجامعية •

وانخفاض انتاجية التعليم ــ كما توضحها معدلات الفاقد المرتفعة ــ من شأنه أن يؤدى الى اختلال التوازن بين مراحل التعليم ، والى وجود التباين الملحوظ فى موارد العمل الرأسية • فعن طريق مراحل التعليم تتحدد مستويات الخبرات والمهارات اللازمة للنشاط الانتاجى ، فضلا عن أن التوسع فى أى مرحلة لا بد وأن يصحبه توسع مماثل فى المراحل الاخرى بشكل يحقق التوازن بين طبقات الهرم التعليمى • فالتوسع فى التعليم العالى من أجل توفير الايدى العاملة العالية الماهرة لا يمكن أن يتم الا اذا سبقه توسع فى التعليم الثانوى وهذا بدوره يجب أن يسبقه توسع مماثل فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية وبشكل يحقق التوازن المطلوب • وبالرغم من اتساع قاعدة التعليم الابتدائى فى السنوات الماضية ليشمل

نسبة كبيرة من الاطفال فى سن الدراسة الا أنه قليل الانتاج بالنسبة لهذا الاتساع وبالنسبة لحاجة مراحل التعليم الوسطى والعالية الى أعـداد متزايدة من الطلاب يمكن أن تتحول لقوى عاملة مدربة على جميع المستويات المطلوبة .

جـــدول رقم (٢)

عدد التلاميذ والتلميذات فى سنوات المرحلة الابتدائية

	السنة الدراسية	البنين	البنات	المجموع
السنة الاولـى	١٩٦٠/٥٩	٢٧ر٣٣٦	٩ر٦٥٤	٣٦ر٩٩٠
السنة الثـانية	١٩٦١/٦٠	١٨ر٦٤١	٨ر١٣٦	٢٦ر٧٧٠
السنة الثـالثة	١٩٦٢/٦١	١٧ر٠٥٧	٣ر٨٩١	٢٠ر٩٤٨
السنة الرابعـة	١٩٦٣/٦٢	١٤ر٩٨١	٢ر٩٨٦	١٧ر٩٦٧
السنة الخامسة	١٩٦٤/٦٣	١٣ر٩٤٩	٢ر٠٩٦	١٤ر٠٤٥
السنة السادسة	١٩٦٥/٦٤	١١ر٣٩٥	١ر٤١٥	١٢ر٨١٠
الخريجـــون	١٩٦٦/٦٥	—	—	٨ر٢٣٢

المصدر : التعليم والخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا البحث رقم (٣) ص (١١) وزارة التربية والتعليم .

وكما يبدو الجدول رقم (٢) نلاحظ أن المدارس الابتدائية بوضعها الحاضر تفشل فى الابقاء على عدد أكبر من الملتحقين بها . ويعتقد أن ارتفاع الفاقد أثناء الدراسة فى المرحلة الابتدائية يرجع فى معظمه الى انقطاع الاطفال عن الدراسـة وتبدو هذه الظاهرة بصورة واضحة بين البنات . هذا ، ويجب أن نشير الى أن فشل التعليم الابتدائى لا يكمن فى النقص فى عدد الخريجين بالنسبة للتوسـع المطلوب فى المراحل التالية بل فى ضـعف مستوى الخريجين أنفسهم مما يعرقـل النظام التعليمى فى مراحله الوسطى والعالية . ويوضح الجدول رقم (٣) نسـب

مجموع التلاميذ فى المراحل الوسطى والعالية الى مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية فى ليبيا وغيرها من البلدان الاخرى لاعطاء فكرة عامة عن المنجزات التى حققتها السياسة التعليمية فى السنوات الماضية فيما يتعلق بتوازن النظام التعليمى فى مراحله المختلفة .

جدول رقم (٣)

نسب المسجلين فى مراحل التعليم على أساس أن عدد المسجلين فى المرحلة الابتدائية يساوى ١٠٠ فى سنة ٦٥/ ١٩٦٦

	المرحلة الثانوية	المرحلة العليا
ليبيا	١٤ر٤	١ر٠
الولايات المتحدة الامريكية	٤٠ر٠	١٠ر٥
فرنسا	٥٦ر٠	٧ر٥
لبنان	٢٦ر٥	٦ر٢
سوريا	٢٥ر١	٥ر٢
الجمهورية العربية المتحدة	٢٩ر٤	٥ر٩
العراق	٢٦ر٣	٢ر٨

المصادر : (١) أ ـ موزونى ، تطور التعليم فى البلاد العربية . صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ـ العدد الرابع عشر ـ ٦٧م ص ٤٦

(٢) عبد العزيز القوصى ـ التخطيط التربوى والتنمية الاقتصادية صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية .

من الجدول السابق يتبين لنا أن هناك تباينا كبيرا وعدم توازن بين عدد التلاميذ المسجلين فى المراحل التعليمية المختلفة فى ليبيا اذا قورنت بغيرها من البلدان الاخرى . فعلى الرغم من التوسع فى التعليم فى السنوات الماضية الا أن نسب النمو فى مراحله المختلفة لا تتسم بالتوازن فبينما تركزت الجهود نحو تعميم التعليم

الابتدائى الا أن ضعف انتاجية هذه المرحلة قد أدى الى خلق قاعدة ضيقة للهرم التعليمى والحد من امكانية التوسع فى المراحل المتوسطة والعالية •

وقد أدى هذا التباين فى نسب التسجيل واختلال التوازن بين مراحل التعليم الى وجود التباين الكبير الذى لاحظناه فى موارد العمل الرأسية • فارتفاع نسب الفاقد فى التعليم الابتدائى يؤدى الى وجود فائض كبير فى الايدى العاملة غير المدربة كما يحد من امكانية التوسع فى خريجى المرحلتين الوسطى والعالية فى المستقبل كما أن ارتفاع الفاقد أثناء الدراسة الثانوية والعالية يؤدى بدوره الى نقص شديد فى الخبرات المتوسطة والعالية فبافتراض بقاء معدلات الفاقد ونسب الالتحاق فى المراحل المختلفة على ما هى عليه الآن يتبين أن من كل ١٠٠٠ تلميذ يلتحقون بالسنة الاولى الابتدائية يتخرج منهم ٧٦ طالب فى المرحلة الاعدادية بعد ٩ سنوات ، ٤٩ طالب فى المرحلة الثانوية بعد ١٢ سنة ، ١٤ طالب فقط فى المرحلة الجامعية بعد ١٦ سنة •

وعلى نفس المنوال ، فان تخفيض معدل الفاقد فى كل مرحلة تعليمية يؤدى بدوره الى زيادة العرض من الايدى العاملة المؤهلة • وهذا ما يدعو لاهمية دراسة العوامل التى تسبب فى ارتفاع معدلات الفاقد والتصدى لعلاج مشكلة انقطاع الطلاب عن دراستهم من أجل العمل على رفع مستوى انتاجية التعليم •

ويرجع ارتفاع الفاقد فى التعليم لاسباب اجتماعية وتربوية بجانب عوامل اقتصادية أخرى تتعلق بمستوى دخل الاسرة وظروف الطلب على العمل • فقد سبق أن أشرنا الى العلاقات بين مستوى دخل الاسرة ومواصلة الابناء لدراستهم بعد المرحلة الابتدائية • وكما يبدو أن هناك ارتباطا وثيقا بين التغيير فى ظروف الطلب على العمل والتغيير فى مستويات التعليم وبين الانقطاع عن الدراسة فى وقت مبكر • فحينما يقل الطلب على العمل يزداد الاقبال على مواصلة الدراسة والعكس صحيح ، ويزداد الفاقد فى التعليم نتيجة للتسرب والانقطاع عن الدراسة حين تروج امكانيات العمل فى السوق •

وقد كان سوق العمل فى ليبيا خاصة فى السنوات الاولى عقب اكتشاف

البترول يرحب بالمتعلم تعليما بسيطا لممارسة الاعمال التى تتطلب خبرة أو مهارة معينة • ويبدو أن توفر فرص العمل فى هذه الفترة فى قطاع البترول والقطاعات الاخرى النامية قد شجعت العديد من الطلاب على التسرب والانقطاع عن الدراسة متى أنهوا دراستهم فى المرحلة الابتدائية أو جزءا من المرحلة الثانوية ، غير أن ظروف الطلب على العمل ، كما سبق أن ذكرنا ، تتغير بتغير مرحلة التطور التى يمر بها الاقتصاد الليبى فى الحاضر والمستقبل • فالاتجاه نحو تضاؤل الصناعات التقليدية وتنوع النشاط الاقتصادى يتطلب تغييرات كبيرة فى المهارات وأنواع الادارة المألوفة ويعنى ذلك بدوره ازدياد الطلب على العناصر المتعلمة من العمال المهرة الى الفنيين والمختصين وازدياد الطلب على المتعلمين يعنى فى الوقت نفسه ازدياد الطلب على التعليم وتشجيع الطلاب على مواصلة الدراسة كما أن ازدياد الطلب على المتعلمين يعرض جزءا كبيرا من المتسربين للبطالة بسبب عدم تكيفهم مع ظروف الطلب الجديدة أو مع احتياجات السوق الحقيقية مما قد يؤدى الى دفعهم من جديد للدخول فى ميدان التعليم حتى يكتسبوا الخبرة والمهارة التى تتناسب مع التغيير فى ظروف الطلب الجديد ويتطلب ذلك ضرورة التوسع فى برامج تعليم الكبار والتدريب المهنى لتحسين مستواهم الثقافى والمهنى •

(ب) أهمية التوسع فى التعليم الفنى والمهنى :

تتحدد كفاءة النظام التعليمى ودوره فى تنمية الموارد البشرية على مدى تحقيق التوازن النسبى بين فروعه المختلفة ومن ضوء الاهداف القريبة والبعيدة التى يرجى تحقيقها من أجل التوسع فى اعداد القوى العاملة بمواصفاتها المطلوبة • والنظر الى نمو التعليم الفنى والمهنى فى ليبيا ، على ضوء هذه الاعتبارات يكشف عن بعض الجوانب السلبية وتنائجها على عرض الايدى العاملة المدربة فى مستوياتها المختلفة • فنتيجة للفحص الذى أجرى بصفة أولية على الاحصائيات المتوفرة عن عدد الطلبة المسجلين والخريجين فى المدارس الفنية والمهنية فى السنوات الماضية وتحليل التقديرات التى تشير الى النمو النسبى بين فروع التعليم المختلفة تتراءى لنا حقيقة واضحة وهى التباين الكبير بين نمو التعليم العام والتعليم الفنى فى مراحله المختلفة ، حيث تبين :

١ ــ ان نسبة مجموع الطلبة الذكور فى التعليم الاعدادى الفنى (الزراعى والصناعى والتجارى) الى مجموع التلاميذ الذكور فى التعليم الاعدادى العام قد أخذت فى الانخفاض المستمر من ٧ر٧٪ فى سنة ١٩٦١/١٩٦٢ الى أن وصلت ٢ر٤٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ وبالمثل أوضحت هذه النسبة فى مرحلة التعليم الثانوى انخفاضا مستمرا فى نفس الفترة من ٩ر١٥٪ فى سنة ١٩٦٢/٦١ الى ٢ر٩٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ [٦] .

٢ ــ ان نسبة خريجى المدارس الثانوية الفنية الى خريجى المدارس الثانوية كانت تتأرجح من ٥٪ الى ١٥٪ فقط فى المدة الواقعة من ٥٧ ــ ١٩٦٥ [٦] .

ويرجع هذا التباين الكبير بين الطلبة المسجلين والخريجين فى فرعى التعليم العام والفنى الى ضعف الاقبال على التعليم الفنى بأنواعه واتجاه أغلب الخريجين من المرحلة الابتدائية والاعدادية الى التعليم العام . وتبين من الاحصائيات المتوفرة لدينا أن نسبة مجموع التلاميذ الملتحقين فى المدارس الاعدادية الفنية الى مجموع الناجحين فى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية قد أخذت فى الانخفاض المستمر من ٦ر٧٪ فى سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الى ١٥ر٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ . كما أوضحت هذه النسبة فى المرحلة الثانوية الفنية انخفاضا مماثلا من ٥ر٩٪ سنة ١٩٦٢/٦١ الى ٦٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ [٦] .

وتحتاج العوامل التى تتسبب فى ضعف الاقبال على التعليم الفنى بفروعه ومراحله المختلفة الى دراسة دقيقة كما يتطلب الامر التصدى لعلاج هذه المشكلة من أجل تطوير التعليم الفنى فى المستقبل ، حيث أن أى تغيير الى الاسوأ سوف يكون له تأثير عكسى على عرض الايدى العاملة الفنية خلال السنوات المقبلة وسيلاحظ النقص الخطير بوجه خاص فى الفئات المهنية الوسطى وعلى نفس المنوال فان أى برنامج اصلاحى يهدف الى التوسع فى نطاق الخدمات التعليمية فى هذا المجال مصحوبا ببرنامج للحوافز من أجل زيادة الطلب على التعليم الفنى وتشجيع الاقبال عليه سوف يؤدى بدوره الى تحقيق التوازن المطلوب بين فرعى التعليم والى زيادة «العرض» من الايدى العاملة الفنية فى المستقبل .

(ج) تعليم البنت :

عند التعرض لمشاكل التعليم ونتائجها من القوى العاملة لا يفوتنا أن نشير الى تعليم البنت وأهميته فى موقفها تجاه العمل • ويعتبر موضوع دخول المرأة فى سوق العمل والعوامل التى تحدد موقفها تجاه العمل من العوامل الهامة فيما يتعلق بالعمالة فى الاقتصاد الليبى حيث لا يتعدى عدد العاملات حتى سنة ١٩٦٤ عن ٤٪ من القوى العاملة •

ويتوقف اشتراك المرأة فى القوى العاملة على ظروف الطلب على العمل خاصة فى المجالات والوظائف التى تسودها المرأة وموقفها تجاه العمل والذى ينبع بدوره من التكوين الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع وتشير نتائج العديد من اندراسات التى أجريت فى هذا المجال فى بعض البلدان المتقدمة الى الارتفاع الملحوظ فى نسبة انتساب المرأة الى سوق العمل فى السنوات الاخيرة نتيجة لعدة عوامل تتعلق بسوق العمل نفسه وارتفاع مستوى التعليم للمرأة [١٦] فالتوسع الملحوظ فى مجال الخدمات والاعمال الكتابية قد فتح مجالات عمل متعددة ذات صلة وثيقة بالتكوين الطبيعى للمرأة ، فضلا عن التغير فى تكوين الاسرة والمكانة الاجتماعية للمرأة وتحسين مستوى تعليمها واعدادها المهنى ــ قد شجع المرأة للدخول فى سوق العمل كما أوضحت نتائج هذه الدراسات العلاقة المباشرة التى تربط بين دخول المرأة فى سوق العمل ومستوى التعليم الذى تحصل عليه • وتنطلق هذه العلاقة المباشرة من أهمية التعليم فى رفع المستوى الاجتماعى للمرأة ومن ارتباط كثير من الوظائف والمهن التى يسودها العنصر النسائى بمستوى تعليمى معين • فكثير من المهن والوظائف التى تتناسب مع التكوين الطبيعى للمرأة كالطب والتمريض والتدريس والاعمال الكتابية يقتصر الدخول فيها على النساء اللائى حصلن على مستوى تعليمى معين •

وبالرغم من عدم توفر معلومات كافية لدراسة العلاقة بين مساهمة المرأة الليبية فى القوى العاملة ومستوى تعليمها ، الا أننا نعتقد أن الانخفاض الملحوظ فى عدد العاملات فى سوق العمل انما يرجع فى معظمه لتخلف تعليم البنت واختلال التوازن فى التعليم بين الجنسين فتعليم البنت فى ليبيا ظل يتقدم فى السنوات الاخيرة بخطى

بطيئة لم تحقق التوازن المرغوب فيه بين الجنسين ، فبالرغم من التزايد المستمر فى اعداد البنات فى المراحل التعليمية المختلفة خلال السنوات الماضية الا أن نسبة المسجلات حتى سنة ٦٥/١٩٦٦ لم تتعد الـ ٢٧٪ فى المرحلة الابتدائية ، ١٢٪ فى المرحلة الثانوية ، ٩٪ فى المرحلة العليا .

ولمشكلة تخلف تعليم البنت ـ كما ذكرنا ـ ابعاد اقتصادية هامة فيما يتعلق بمساهمتها فى سوق العمل واستغلال الطاقة البشرية فى البـلاد . فتغير الحياة الاقتصادية والتطور الفنى الذى شاهده الاقتصاد الليبى فى السنوات الاخيرة قد أدى بدوره الى التغيير فى أساليب ومجالات العمل المفتوحة أمام المـرأة العاملـة الليبية . فانتقال المرأة من الاعمال البسيطة الى مجالات العمل الجديدة يتطلب نوعا من الاعداد الفنى والمهنى الذى لا يتحقق بغير قدر ولو ضئيل من التعليم .

ومن ناحية أخرى فان تنوع النشاط الاقتصادى واتساع نطاق النشاط الثقافى والتعليمى فى البلاد فى السنوات الاخيرة قد أدى بدوره الى التوسع فى مجـالات العمل المفتوحة أمام المرأة الليبية والتى تربط مزاولتها بمسـتوى تعليمى معين . وتتمثل ذلك فى مجالات التعليم والتمريض والاعمال الكتابية وغيرها من شـتى الوظائف والمهن ذات الصلة الوثيقة بالتكوين الطبيعى للمرأة . وبذلك نرى أن ازدياد الطلب على المرأة المتعلمة فى الوقت الذى يتسم فيه تعليم البنت بالتخلف ـ سوف يعرض جزءا كبيرا من العناصر النسائية غير المتعلمة للبطالة أو عدم مشاركتهن بالفعل فى القوى العاملة بسبب عدم تكيفهن مع ظروف الطلب الجديدة أو مـع احتياجات السوق الحقيقية . وهذا ما يدعو الى أهمية تطوير تعليم البنت وتوجيهها نحو مجالات الاختصاص التى يسودها العنصر النسائى فى زيادة مساهمة المرأة الليبية فى سوق العمل ولذلك يجب أن ينمو تعليم البنت ويتطور أكثر من نموه السابق كما يجب أن تتغير مناهج الدراسة لكى تتمشى مع مجالات الاختصاص فى شتى نواحى الصناعات والمهن . واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك من شأنها أن تؤدى الى تحسين اسـتغلال الطاقـة البشرية والتأثير علـى ميزان العمالـة فـى المسـتقبل .

تلخيص واســـتنتاجات

١ ــ لقد صممت هذه الدراسة لتعطى تحليلا شاملا للوضع التعليمى القائم فى ليبيا ونتائجه على عرض الايدى العاملة المؤهلة • وتناول التحليل بعض الجوانب التنظيمية للتعليم وما يرتبط بها من محتوى له صلة مباشرة باعداد القوى العاملة ، وتقييم النمو التعليمى على ضوء الاهداف القريبة والبعيدة التى يرجى تحقيقها من أجل التوسع فى اعداد القوى العاملة المطلوبة بمواصفاتها اللازمة •

٢ ــ وتفيد النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أن ليبيا وان كانت تملك ما يكفيها من الموارد البشرية الخام الا أنها تفتقر بشدة الى القوى العاملة العالية المستوى فقد كان من نتائج التغييرات التى خضعت لها البنية المهنية تحت تأثـير التطور الاقتصادى والفنى فى السنوات الاخيرة ان ازدادت الحاجة الى تحسـين المستوى الثقافى والمهنى للسكان العاملين كما ازداد الطلب على الايدى العاملـة المؤهلة فى جميع الاختصاصات ، فى حين لم يتم تنسيق تخطيط النظام التعليمـى وفقا لهذه التغيرات التى طرأت على حاجات القوى العاملة اذ لم يف انتاج النظام التعليمى بمراحله وفروعه المختلفة باحتياجات الاقتصاد المتوقعة ، وقد ظهر ذلك فى العجز الكبير فى عدد المتخرجين سواء فى المدارس أو المعاهد العلمية المختلفـة أو بين مختلف كليات الجامعة الليبية •

ومن دراسة الارتباط بين مقاييس النمو الاقتصادى ومقاييس النمو التعليمى تبين أن استراتيجية القوى العاملة فى ليبيا لم تكن منجزة لتركيم الموارد البشرية المتعلمة بشكل سابق للنمو الاقتصادى وبالرغم من الجهود التى بذلت مـن أجل رفع نسب القيد فى مراحل التعليم المختلفة فى السـنوات العشر الماضـية الا أن النظام التعليمى لم يحقق التوازن المرغوب فيه بين أنواعه ومراحله المختلفة وبشكل يتلاءم مع التوسع المطلوب فى الايدى العاملة المؤهلة • هذا فضلا عن ضعف انتاجية النظام نفسه والذى يتمثل فى الارتفاع الملحوظ فى معدلات الفاقد أثناء الدراسـة فى مختلف مراحل التعليم وفى ضوء هذه الاعتبارات التى تفرض نفسها على ضرورة

الربط بين متطلبات التنمية من القوى العاملة والسياسة التعليمية ـ يتطلب الامر اتخاذ اتجاه واضح نحو اعادة تخطيط التعليم ووضع استراتيجية تربوية تهدف لتحقيق التوازن النسبى بين مراحل وأنواع التعليم المختلفة ورفع مستوى انتاجية المؤسسات التربوية لمواجهة الطلب المتزايد على العمال المهرة والفنيين والمختصين ويعنى ذلك ضرورة تحريك جهاز التعليم فى استراتيجية تهدف الى :

(أ) تعميم التعليم الابتدائى مع اتخاذ كافة الاجراءات لزيادة انتاجية هذه المرحلة وخفض نسبة المنقطعين عن الدراسة ، وذلك لتكوين قاعدة عريضة تتهيأ عليها مطالب القوى العاملة فى المستقبل •

(ب) التوسع فى التعليم الثانوى وتطوير المعاهد الفنية والمهنية لتوفير الاعداد المطلوبة من القوى العاملة المدربة •

(ج) توجيه التعليم العالى ليهتم بالميادين العلمية والفنية لمواجهة حاجة البلاد من الفنيين والاخصائيين من خريجى الجامعات •

٣ ـ وأخيرا نود أن نشير الى الدور الذى يمكن أن تقوم به الحوافز المادية والمعنوية فى المساعدة على اعادة توجيه التعليم وفقا للتغيرات التى تطرأ على حاجات القوى العاملة ، فعملية تخطيط التعليم وارتباطه بالقوى البشرية تتشابك فيها عوامل بشرية واجتماعية وتطلعات وقيم مختلفة ، فمثلا قد يتم التوسع فى المعاهد الفنية والمهنية ولكن الاقبال عليه من جانب الطلاب لا يتم حسب ما تصوره الشخص القائم بالتخطيط التربوى وذلك لعوامل ترتبط بمكانة هذا النوع من التعليم وهذا ما يدعو لاهمية تقديم الحوافز التى تؤثر على اتجاهات التعليم الفنى وترغب الطلاب فى الالتحاق بالمعاهد الفنية والمهنية المختلفة ومن أمثلة هذه الحوافز التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار لتحقيق ذلك ، مراجعة هياكل الاجور (كادراتها) ولتقديم المنح والمساعدات للطلاب الملتحقين بهذه المعاهد ، وتهيئة الفرصة أمام المتفوقين من خريجى المعاهد الفنية لمواصلة دراستهم فى الكليات المقابلة لتخصصات هذه المعاهد •

المراجـــــع

مراجع باللغة العربيـة :

(١) درويش ، كمال السيد الاستثمار البشرى . منشورات مركز الابحاث الاقتصادية وادارة الاعمال ، كلية الاقتصاد والتجارة ـ الجامعة الليبية

(٢) عبد الدائم ، عبد الله التنبؤ بالحاجات التربوية تحقيقا لاهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، السنة الثانية ، العدد السادس ١٩٦٤م

(٣) عمـار ، حامـد اقتصاديات التعليم ـ سرس اللبان ١٩٦٤م

(٤) موزنـى أ. (ترجمة) وضع التعليم والتخطيط التربوى فى البلاد العربيـة . صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية، السنة الخامسة ، العدد الرابع ، ١٩٦٧م

(٥) نايـر ، أ. ن. ك مصادر القوى البشرية فى ليبيا والاحتياجات بالنسبة للتعليم والتدريب . خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ م .

(٦) وزارة التربية والتعليم بحوث وفد ليبيا فى مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الـدول العربيـة طرابلس ٩ ـ ١٤ أبريل ١٩٦٦م .

البحث رقـم (٢) التعليم والخطة الخمسية الاولى للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا .

البحث رقـم (٥) التعليم الفنى والمهنى فى ليبيـا .

البحث رقـم (٦) تعليم البنت فـى ليبيـا .

مراجـع باللغـة الانجليزية :

7. Becker, Gary, S., Investment in Human Capital : A Theoretical Analysis. J.P.E. Oct. 1962.

8. Culik, F. *Notes on the Agric. Employment problems in Libya*, Tripoli, July 1968.

9. Harbison, Frederick, and Myers, Charles A. *Education Manpower and Economic Growth*, McGraw Hill 1964.

10. Harbison, Frederick, and Myers, Charles A. *Manpower and Education* McGraw Hill Book Co. 1965.

11. Heitmann, G. *The Impact of petroleum on Employment, Wages, and the Migration of Labor.*

12. O.E.C.D., *Economic Aspects of Higher Education*, 1964.

13. Ministry of Planning and Development, *Manpower Development of the second-Five-year plan of Libya*, July 1968.

14. Shultz, Theordore W., *The Economic Value of Education*, Columbia University Press, second printing 1964.

15. Vaizy, John, *The Economic of Education*, Faber & Faber, London 1962

16. U. S. Department of Labor, *Hand-book on Women Workers*, Womens Bureau Bulletin 294, 1969.